

Distr.
GENERAL

ICCD/CRIC(5)/4/Add.1
16 January 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الخامسة

بوينس آيرس، ١٢-٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧

البند ٣(أ) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية وترتيبها المؤسسية، عملاً بالفقرة ٢(أ) و(ب) من المادة ٢٢، وبالمادة ٢٦ من الاتفاقية، وكذلك عملاً بالفقرة ١٠ من المقرر ١/م أ-٥

استعراض التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة من المناطق خلاف أفريقيا عن تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك عن العملية القائمة على المشاركة، وعن الخبرات المكتسبة والنتائج المحرزة في إعداد برامج العمل وتنفيذها

استعراض التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة في شمال البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية وغيرها من البلدان الأطراف المتأثرة عن تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك عن العملية القائمة على المشاركة والخبرات المكتسبة والنتائج المحرزة في إعداد وتنفيذ برامج العمل

مذكرة من الأمانة

إضافة

التوليف والتحليل الأولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة في شمال البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية وغيرها من البلدان الأطراف المتأثرة

موجز

١- وفقاً للمادة ٢٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (اتفاقية مكافحة التصحر)، والمقرر ١١/م أ-١، يقدم كل طرف في الاتفاقية تقريراً عن التدابير التي اتخذها تنفيذاً للاتفاقية. ويطلب المقرر ١١/م أ-١ والمقرر ١/م أ-٥ إلى الأمانة أن تُعد توليفاً وتحليلاً أولياً للتقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة، تُحدد فيهما الاتجاهات الناشئة في تنفيذ الاتفاقية.

٢- ويستند هذا التقرير التوليقي والتحليلي للمعلومات الواردة من بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية وغيرها من البلدان الأطراف المتأثرة إلى ٢١ تقريراً وطنياً موزعة على النحو التالي: أربعة تقارير من بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط، و١٢ تقريراً من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، وتقاريران من البلدان الأطراف المدرجة في المرفقين الرابع والخامس، و٣ تقارير من البلدان الأطراف المتأثرة الأخرى. ويُعرض جميع التقارير في الموقع الشبكي لاتفاقية مكافحة التصحر <www.unccd.int>.

٣- وعلى الرغم من تزايد الوعي بالأخطار البيئية العامة، كالجفاف وتغير المناخ، فإن معظم البلدان الأطراف في شمال البحر الأبيض المتوسط تواجه صعوبات في تنفيذ تشريعاتها واستراتيجياتها الوطنية المتعلقة بحماية الأراضي ومكافحة التصحر. وتُعزى هذه الصعوبات بصورة رئيسية إلى عدم كفاية الأولوية التي تمنحها البرامج السياسية الوطنية لهذه القضايا، وانعدام التنسيق بين المؤسسات الوطنية وبين السلطات الوطنية والمحلية. ولهذا العوامل آثار على حشد الموارد المالية التي تهدف تحديداً إلى وضع برامج عمل وطنية وتنفيذها.

٤- ورغم هذه الصعوبات، أحرزت بلدان كثيرة في شمال البحر الأبيض المتوسط بعض التقدم في تنفيذ الاتفاقية، إلا أنها تحتاج إلى اتخاذ خطوات إضافية لزيادة الوعي في صفوف عامة الناس بالقضايا المتعلقة بتردي الأراضي والتصحر، وتعزيز المشاركة المباشرة للعلماء والباحثين في عمليات صنع القرار.

٥- ويدل تزايد عدد التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية على عزم هذه البلدان على الاستمرار في معالجة القضايا المتعلقة بتردي الأراضي، والجفاف، والتصحر. وعلاوة على ذلك، تعززت جهود هذه البلدان من خلال تحسين العمليات القائمة على المشاركة، وتعزيز الآليات المؤسسية وآليات حشد الموارد، والجهود المبذولة لتحقيق التآزر مع الاتفاقيات الإيكولوجية الأخرى، والأنشطة المضطلع بها من أجل إدراج عملية اتفاقية مكافحة التصحر في صلب استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

٦- ورغم ما سُجل من تحسن، لا تزال مهمة تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر تمثل تحدياً كبيراً بالنسبة للبلدان الأطراف المتأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية. وفي حقيقة الأمر، إن العقبات التي تحول دون إحراز تقدم كبير هي نفس العقبات التي أُشير إليها خلال عملية تقديم التقارير السابقة - ألا وهي الصعوبات التي تواجهها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في حشد الموارد المالية والتكنولوجية، والعجز المؤسسي، وانعدام التنسيق بين مختلف الأطراف المؤثرة، وما إلى ذلك.

٧- وقدم ثلاثة أطراف من البلدان المتقدمة المتأثرة غير المدرجة في أيٍّ من مرفقي التنفيذ الإقليمي، معلومات عن تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في هذه البلدان.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
	أولاً - التوليف والتحليل الأولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة في شمال البحر الأبيض المتوسط.....
٥	٧٤-١
٥	٤-١ - ألف - معلومات عامة.....
٦	١٣-٥ - باء - استعراض عام للتقارير والاتجاهات الملاحظة.....
٧	٥٨-١٤ - جيم - توليف المعلومات الواردة في التقارير المقدمة من البلدان الأطراف في شمال البحر الأبيض المتوسط.....
	١ - العمليات القائمة على المشاركة والتي تشمل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية.....
٧	٢٥-١٤
٩	٣٤-٢٦ - ٢ - الأطر والترتيبات التشريعية والمؤسسية.....
١١	٣٧-٣٥ - ٣ - تعبئة الموارد والتنسيق في هذا الصدد على الصعيدين المحلي والدولي، بما في ذلك إبرام اتفاقات الشراكة.....
١١	٣٨ - ٤ - الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى، وحسب الاقتضاء، مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.....
١٢	٤٢-٣٩ - ٥ - الإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي، بما في ذلك المياه، والتربة، والنبات.....
١٢	٤٤-٤٣ - ٦ - تطوير نُظم مستدامة للزراعة وتربية الماشية.....
١٢	٤٥ - ٧ - استحداث مصادر طاقة جديدة ومتجددة.....
١٣	٤٨-٤٦ - ٨ - تدابير استصلاح الأراضي المتردية وإنشاء نُظم الإنذار المبكر من أجل التخفيف من آثار الجفاف.....
١٣	٥٤-٤٩ - ٩ - رصد وتقييم الجفاف والتصحر.....
١٤	٥٨-٥٥ - ١٠ - فرص وصول البلدان الأطراف المتأثرة، ولا سيما البلدان النامية منها، إلى التكنولوجيا والمعارف والدراية المناسبة.....
	دال - العَبْرُ المستخلصة من التقارير المقدمة من البلدان الأطراف في شمال البحر الأبيض المتوسط.....
١٥	٦٥-٥٩
١٥	٦٠-٥٩ - ١ - العَبْرُ المستخلصة من عملية إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية
١٦	٦٥-٦١ - ٢ - العَبْرُ المستخلصة من نظام تقديم التقارير.....
	هاء - الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالبلدان الأطراف في شمال البحر الأبيض المتوسط.....
١٦	٧٤-٦٦

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
		ثانياً - التوليف والتحليل الأولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة من البلدان
١٨	١٢٩-٧٥	الأطراف المتأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية.....
١٨	٧٨-٧٥	ألف - معلومات عامة.....
١٩	٩٣-٧٩	باء - استعراض عام للتقارير والاتجاهات الملاحظة.....
٢٢	١١٩-٩٤	جيم - توليف المعلومات الواردة في التقارير المقدمة من البلدان الأطراف في أوروبا الوسطى والشرقية.....
		١ - العمليات القائمة على المشاركة والتي تشمل المجتمع المدني
٢٢	٩٦-٩٤	والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية.....
٢٢	٩٩-٩٧	٢ - الأطر والترتيبات التشريعية والمؤسسية.....
٢٣	١٠٥-١٠٠	٣ - تعبئة الموارد والتنسيق في هذا الصدد على الصعيدين المحلي والدولي، بما في ذلك إبرام اتفاقات الشراكة.....
٢٤	١٠٨-١٠٦	٤ - الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى، وحسب الاقتضاء، مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.....
٢٥	١٠٩	٥ - الإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي، بما في ذلك المياه، والتربة، والنبات.....
٢٥	١١٠	٦ - تطوير نُظم مستدامة للزراعة وتربية الماشية.....
٢٥	١١١	٧ - استحداث مصادر طاقة جديدة ومتجددة.....
٢٥	١١٥-١١٢	٨ - تدابير استصلاح الأراضي المتردية وإنشاء نُظم الإنذار المبكر من أجل التخفيف من آثار الجفاف.....
٢٦	١١٧-١١٦	٩ - رصد وتقييم الجفاف والتصحر.....
٢٦	١١٩-١١٨	١٠ - فرص وصول البلدان الأطراف المتأثرة، ولا سيما البلدان النامية منها، إلى التكنولوجيا والمعارف والدراية المناسبة.....
		دال - العبر المستخلصة من التقارير المقدمة من البلدان الأطراف في أوروبا
٢٧	١٢٣-١٢٠	الوسطى والشرقية.....
٢٧	١٢١-١٢٠	١ - العبر المستخلصة من عملية إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية
٢٧	١٢٣-١٢٢	٢ - العبر المستخلصة من نظام تقديم التقارير.....
		هاء - الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالبلدان الأطراف في أوروبا
٢٧	١٢٩-١٢٤	الوسطى والشرقية.....
٢٨	١٣٠	ثالثاً - معلومات عن التقارير التي قدمتها بلدان أطراف أخرى متأثرة.....

أولاً - التوليف والتحليل الأولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة في شمال البحر الأبيض المتوسط

ألف - معلومات عامة

١ - في نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٦، بلغ عدد بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط المدرجة في المرفق الرابع لاتفاقية مكافحة التصحر ١١ بلداً، وقد أعلنت أنها بلدان متأثرة. وهذه البلدان هي: إسبانيا، وألبانيا، وإيطاليا، والبرتغال، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وسلوفينيا، وقبرص، وكرواتيا، ومالطة، واليونان. وهناك أربعة بلدان (ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وسلوفينيا، وكرواتيا) مدرجة في كلا المرفقين الرابع والخامس. ولا يزال كل من الجبل الأسود وصربيا في طريقهما للانضمام إلى الاتفاقية.

٢ - وهذا الجزء من الوثيقة هو توليف وتحليل أولي لستة تقارير قدمتها رسمياً بلدان أطراف متأثرة في شمال البحر الأبيض المتوسط (إسبانيا، وألبانيا، وإيطاليا، والبرتغال، وتركيا، وسلوفينيا) بحلول ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وقُدِّم تقرير باللغة الفرنسية وآخر باللغة الإسبانية مع موجز باللغة الإنكليزية. وتستوفي هذه الوثيقة المعلومات الواردة في الوثيقة ICCD/CRIC(1)/5/Add.1 التي أُعدت بالاستناد إلى التقارير الوطنية التي قدمتها البلدان الأطراف المتأثرة في شمال البحر الأبيض المتوسط إلى لجنة الاستعراض في دورتها الأولى.

٣ - ونظراً إلى أن البلدان الأطراف في شمال البحر الأبيض المتوسط انضمت إلى اتفاقية مكافحة التصحر في تواريخ مختلفة، فإن أربعة من أصل البلدان السبعة تقدم تقريرها للمرة الثالثة، في حين أن بلداً واحداً (ألبانيا) يقدم تقريره للمرة الثانية؛ وقدمت هذه البلدان معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦، وحاولت، قدر الإمكان، عدم تكرار الأنشطة التي أشارت إليها في السابق. ويقدم بلد واحد (سلوفينيا) تقريره للمرة الأولى، ولذلك يحتوي التقرير معلومات مفصلة عن جميع الأنشطة التي اضطلع بها هذا البلد في مجال مكافحة التصحر والمحالات المتصلة الأخرى منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لهذا البلد. ومن أصل بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط التي قدمت تقاريرها، هناك ثلاثة بلدان فقط اعتمدت برامج عملها الوطنية وشرعت في تنفيذها. وبما أن مختلف البلدان قد بلغت مراحل متفاوتة في تنفيذ الاتفاقية، فقد جاءت التقارير مختلفة نوعاً ما من حيث شكلها ومضمونها من المعلومات والبيانات.

٤ - ومن أصل البلدان الأطراف في شمال البحر الأبيض المتوسط، البالغ عددها ١١ بلداً، هناك سبعة بلدان أعضاء في الاتحاد الأوروبي: وهناك بلدان مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ وأحد هذين البلدين عضو في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. والبلدان المتبقيان هما من البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية. ولذلك، يختلف الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط اختلافاً كبيراً. وفي الوقت نفسه، تتقاسم هذه البلدان نفس الموقع الجغرافي، بوصفها بلداناً تنتمي إلى شمال البحر الأبيض المتوسط، ونفس الموروث الثقافي، فضلاً عن أن العلاقات القائمة بينها تستند إلى أسس تاريخية وتؤكددها شبكة من الاتفاقات السياسية الدولية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. ومن أصل هذه البلدان الأحد عشر، هناك أربعة بلدان فقط مؤهلة للحصول على التمويل في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، وقد استفاد بعضها من أنشطة التقييم الذاتي للقدرات الوطنية. وبخصوص عملية الإبلاغ، يحصل أحد البلدان التي قدمت تقاريرها (ألبانيا) على التمويل في إطار

المشروع المتوسط الحجم المسمى "المشروع العالمي (آسيا/المحيط الهادئ)، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأوروبا، وآسيا الوسطى) لدعم بناء القدرات في مجال إعداد التقارير الوطنية المقدمة إلى الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية/مؤتمر الأطراف الثامن"، التابع للبنك الدولي (انظر الوثيقة ICCD/CRIC(5)/4، الفقرتان ٦ و٧).

باء - استعراض عام للتقارير والاتجاهات الملاحظة

٥ - شرعت خمسة بلدان في شمال البحر الأبيض المتوسط، منذ عام ١٩٩٧، في القيام بأنشطة دون إقليمية بموجب المرفق الرابع للتنفيذ الإقليمي. وعقب انضمام ستة بلدان إضافية من نفس المنطقة في الفترة الأخيرة إلى اتفاقية مكافحة التصحر، أصبح عدد البلدان الأطراف التي تظطلع بأنشطة إقليمية بموجب هذا المرفق ١١ بلداً. ومن أصل بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط الأطراف، البالغ عددها ١١ بلداً، ثمة أربعة بلدان فقط اعتمدت برامج عملها الوطنية، ولم يُقدم أحد هذه البلدان الأربعة تقريره الثالث. أما البلدان الثلاثة الأخرى التي اعتمدت برامج عملها الوطنية، فقد بلغت مرحلة التنفيذ أو المراجعة. ورغم هذه المشاكل، فإن تحليل التقارير الستة المتاحة يسمح بتحديد بعض الاتجاهات العامة، ويمكن أن يشكل مقارنة أولى لتقييم حالة تنفيذ الاتفاقية في هذه المنطقة.

٦ - وتواجه بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط بعض المشاكل المشتركة المتعلقة بتردي الأراضي والتصحر، كتآكل التربة الناتج عن تملح التربة والمياه الجوفية، وتصلب التربة، وتقلص الأراضي المنتجة كماً وجوداً، ونقص المياه، وتغير المناخ، والجفاف، وإزالة الغابات، واحتياح السواحل، وحرائق الغابات، والانزلاقات الأرضية والفيضانات، والممارسات الزراعية، كالإفراط في الرعي وفي استغلال الأراضي الزراعية، وضغط السياحة في المناطق الساحلية. وتتقاسم هذه البلدان نمطاً من استخدام التربة والموارد الطبيعية لا يمكن تحمله، مما يفضي إلى تردي الأراضي والتصحر، الذي يمثل أشد أشكال تردي الأراضي.

٧ - ويمكن ملاحظة بعض الخصائص المميزة في منطقة البحر الأدرياتيكي، حيث يشكل تفاقم الجفاف وتردي الأراضي الناجم عن شدة التلوث وآثار الصراعات الأخيرة مصدر الانشغال الرئيسي. ويبدو أنه لا يُنظر لتدهور الأراضي بوصفه المشكل البيئي الرئيسي الذي يهدد التنمية المستدامة. وقد تم التسليم بحدوث تغيرات بيئية عديدة (كتكاثر الجفاف وحرائق الغابات)، مع ما يترتب على ذلك من تردٍ للأراضي والنبات.

٨ - ورغم أن جميع البلدان ترى أن العمليات التشاركية وإشراك المجتمع المحلي يمثلان عنصراً أساسياً لتحقيق نجاح أكبر في تنفيذ الاتفاقية، فإن معظم هذه البلدان لا يزال يواجه صعوبات في تنظيم عملية تشاركية حقيقية عن طريق المشاركة البرنامجية للمجتمعات المحلية. ولا يمكن أن تكفل العمليات التشاركية بالنجاح إلا إذا حظيت بالدعم الكافي من جانب واضعي القرارات وتبعتها قرارات فورية بشأن الأنشطة المختلفة. وتعتبر اتفاقية آرهوس أداة هامة لتعزيز العمليات التشاركية. كما أن هيئات التنسيق الوطنية تعمل على تعزيز قدراتها في مجال نشر المعلومات والتوعية.

٩ - ورغم أن معظم البلدان قد أنشأت هيئات تنسيق وطنية وحسنت أطرها التشريعية والمؤسسية، فإن القضايا المتصلة بتردي الأراضي والتصحر لا تشكل حتى الآن إحدى أولوياتها الوطنية. ومعظم هيئات التنسيق الوطنية متعددة التخصصات تعكس الحاجة إلى اتباع نهج مشترك بين القطاعات.

١٠- وتبذل بلدان عديدة جهوداً لتعزيز مشاركة العلماء والباحثين في عمليات صنع القرار وكذلك في الأنشطة التنفيذية الميدانية، وتشجع على إقامة صلات مباشرة بين هؤلاء العلماء والباحثين وأصحاب المصلحة وصانعي القرارات على الصعيد المحلي. وكثيراً ما تضم هيئات التنسيق الوطنية بين أعضائها ممثلين عن المجتمع العلمي، وفي بعض الحالات تسند مهمة الإشراف على مراكز التنسيق إلى المجتمع العلمي، مما يسهل هذه العمليات. إلا أنه لم يتسن حتى الآن التغلب على بعض الصعوبات فيما يتعلق بتحديد دور كل من مراكز التنسيق وهيئات التنسيق الوطنية، ومن ذلك تداخل وظائفها.

١١- وفي البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تؤدي التشريعات والأطر الاستراتيجية المعتمدة على نطاق الاتحاد دوراً هاماً في دعم تحسين الأطر المؤسسية والتشريعية الوطنية، ولا سيما فيما يتصل بقضايا التربة والمياه والزراعة. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال يُفتقر إلى التشريعات والاستراتيجيات الوطنية التي تعالج بشكل مباشر قضايا تردي الأراضي والتصحر.

١٢- وعلى الرغم من التسليم بأهمية تحقيق التآزر بين تردي الأراضي والتصحر، من جهة، وتغير المناخ والتنوع البيولوجي، من جهة أخرى، فإن الأنشطة المبرجة في هذا المجال، أو التي شُرع في تنفيذها، قليلة. وإن زيادة تواتر الجفاف في معظم بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط تؤكد الحاجة إلى نظام متكامل للإدارة المستدامة للمياه، وتحت على تعزيز أو تحسين أنشطة الإنذار المبكر.

١٣- ويحظى تعزيز المعرفة العلمية المتصلة خصوصاً بالمؤشرات ونظم الرصد وعمليات صنع القرار وتقنيات الزراعة واستصلاح الأراضي، بدعم كبير في المشاريع التي تمولها المفوضية الأوروبية، وفي بعض الحالات في مشاريع البحث الممولة وطنياً. ويمكن أن تعود هذه المشاريع بالفائدة على جميع بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط التي ما فتئت تطلب بشدة تعزيز تبادل الخبرات وأنشطة التواصل الشبكي، والاستخدام الابتكاري للمعارف التقليدية.

جيم - توليف المعلومات الواردة في التقارير المقدمة من البلدان الأطراف في شمال البحر الأبيض المتوسط

١- العمليات القائمة على المشاركة والتي تشمل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية

١٤- يؤكد جميع التقارير على أن مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تتسم بأهمية بالغة لنجاح مرحلة الإعداد لبرامج العمل الوطنية، ومرحلة التنفيذ. وتشير التقارير بوجه خاص إلى ضرورة مشاركة العديد من الجماعات المختلفة (السلطات المركزية والمحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، وما إلى ذلك) لتقديم الإرشادات اللازمة لإعداد برامج العمل الوطنية نظراً للحاجة إلى إدراج جميع المصالح وجميع المعلومات المتاحة في تلك البرامج.

١٥- وتشجّع بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط التي أنشأت هيئات تنسيق وطنية على مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وتشركها بشكل مباشر في هيئات التنسيق الوطنية، ولا سيما عندما تكون منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية منظمة في إطار هيئات تمثيلية. كما تضم بعض هيئات التنسيق الوطنية بين

أعضائها ممثلين عن المجتمع العلمي، بما يساعد في إنشاء صلات علمية مع الاتفاقيات البيئية الأخرى. وفي بعض الحالات، تخطى هيئة التنسيق الوطنية بدعم من هيئة تقنية وعلمية منشأة بصورة رسمية.

١٦- ويشير معظم التقارير أيضاً إلى مشاركة أصحاب المصلحة في أنشطة تحضير برامج العمل الوطنية. وفي حالات عديدة، تمثل مساهمتهم في المشاركة في تحديد مراحل الأنشطة وفي المناقشات العامة من خلال تنظيم حلقات العمل، والاجتماعات، ومناقشات المائدة المستديرة، والمؤتمرات. وبالإضافة إلى ذلك، يسلم معظم التقارير بأهمية مشاركة المؤسسات والسلطات المحلية في عملية إعداد برامج العمل الوطنية. وعموماً، تزداد التزامات أصحاب المصلحة بالتوازي مع تقدم هذه العملية، من مرحلة التحضير إلى مرحلة التنفيذ.

١٧- وتعد المشاورات في بلدان عديدة بغية تهيئة بيئة مواتية لاعتماد برنامج عمل وطني. وانتهج بعض البلدان الفرصة لعقد مشاورات في إطار مشاريع عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية. وأبرزت التقارير أهمية إشراك الجماعات المهتمة المعنية، كالمزارعين، وقطاع السياحة، والمنظمات المعنية بإدارة الهياكل الأساسية، في مرحلة تنفيذ برنامج العمل الوطني، بغية وضع أدوات تنفيذ تكون مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتها الخاصة.

١٨- وأشار بعض البلدان إلى إمكانية تعزيز مشاركة الجمهور في عمليات صنع القرار عن طريق التصديق على اتفاقية آرهوس، وتنفيذ شروطها وإدراج ما تنص عليه من مبادئ والتزامات في التشريعات الوطنية.

١٩- وفي بلدان كثيرة، لا ينظر إلى مشاكل تردي الأراضي والتصحر عموماً كأحد المجالات ذات الأولوية، على عكس المشكلات البيئية الرئيسية الأخرى، كتغير المناخ. وترى وسائل الإعلام أن التصحر يشكل خطراً محدوداً، يهم مناطق محدودة؛ ولا تعتبره خطراً حقيقياً إلا إذا توفرت الأدلة على حدوث نتائج بالغة الخطورة. ومع ذلك، ما من شك في أن الاهتمام العام بقضايا التصحر في تزايد، ولا سيما نتيجة للآثار الناجمة عن الجفاف والأهمية الاقتصادية التي توليها المنظمات المهنية لقطاعي الغابات والزراعة. ويزداد هذا الاهتمام في صفوف الناس المتأثرين بشكل مباشر بهذه المشكلات.

٢٠- ويمثل القصور العام في المعارف البيئية، ولا سيما المعارف المتصلة بتردي التربة، والجفاف، والتصحر، أحد الأسباب الكامنة وراء مشاركة الجمهور المحدودة في الأنشطة المتصلة بمكافحة تردي الأراضي والتصحر والتخفيف من آثار الجفاف.

٢١- ولم تذكر أنشطة التثقيف والتدريب إلا في تقارير قليلة جداً، رغم أنه ينبغي اعتبار هذه الأنشطة كإحدى الأدوات الرئيسية لبث المعرفة بشأن قضايا تردي الأراضي والجفاف والتصحر.

٢٢- وأشارت تقارير عديدة إلى ما يتسم به توفر نظام واسع لتوزيع المعلومات، يستخدم تكنولوجيات المعلومات العصرية وأدوات تستند إلى الإنترنت (كالمواقع الشبكية المتخصصة)، من أهمية بالغة في دعم تبادل الخبرات. وتشدد تقارير عدة على أثر حملات الإعلام في المجالات المتصلة بقضايا التصحر، كتغير المناخ، وإدارة الأراضي، وتنظيم الزراعة. وأعرب في بعض التقارير عن الأسف لعدم اهتمام وسائل الإعلام باتفاقية مكافحة التصحر وقضايا تردي الأراضي والتصحر، رغم اهتمامها ببعض المجالات المواضيعية المحددة، كالكوارث الطبيعية (الجفاف، والانزلاقات الأرضية، والفيضانات)، وبعض الأمثلة الخاصة عن تلوث التربة والمياه الجوفية.

٢٣- ويخلص أحد التقارير إلى أن العمليات التشاركية التي تشرك المجتمعات المحلية المتأثرة لا يمكن أن تُكفل بالنجاح إلا إذا حظيت بدعم كاف من واضعي القرارات وتبعتها قرارات فورية بشأن الأنشطة المختلفة.

٢٤- ولم يُبلغ سوى عدد قليل من البلدان عن مشاركة المرأة، وأشارت هذه البلدان إلى انخفاض مستوى مشاركة المرأة، رغم عدم وجود عقبات مؤسسية على الصعيد الوطني والمحلي. ومع ذلك، يبدو أن الجهود جارية لتدارك الأمر.

٢٥- ووضع بعض البلدان مواد إعلامية خاصة للتعريف باتفاقية مكافحة التصحر، كالكتب والنشرات. وبمناسبة الاحتفال السنوي باليوم العالمي لمكافحة التصحر، اضطلع معظم البلدان بأنشطة توعية شملت في أغلب الحالات فئات واسعة من الجمهور كما ساهم الاحتفال بالسنة الدولية للصحاري والتصحر مساهمة كبيرة في تعزيز هذه الأنشطة.

٢- الأطر والترتيبات التشريعية والمؤسسية

٢٦- من أصل بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط المتأثرة الستة التي قدمت تقاريرها، اعتمدت ثلاثة بلدان برامج عملها الوطنية وبلغت مراحل متفاوتة في تنفيذ الاتفاقية، وذلك بحسب التاريخ الذي اعتمد فيه برنامج العمل الوطني. ومن أصل البلدان الثلاثة الأخرى التي قدمت تقاريرها، قدّم بلد واحد برنامج عمله الوطني قصد اعتماده في عام ٢٠٠٥، ويستعد بلد آخر لاعتماد برنامج عمله الوطني في عام ٢٠٠٧، في حين يقوم البلد الثالث بإعداد هذا البرنامج. وأبلغ أحد البلدان الثلاثة الأخرى التي شرعت في تنفيذ برامج عملها الوطنية، عن الحاجة إلى مراجعة برنامجه ليأخذ في الحسبان البيانات والمعلومات الجديدة عن نطاق التصحر وخصائصه في أراضيه وعن تطوّر إطاره المؤسسي. واعتمد بلد آخر في شمال البحر الأبيض المتوسط برنامج عمله الوطني ولكنه لم يقدم تقريراً.

٢٧- ويبدو أن التفاوت في وتيرة عمليات برامج العمل الوطنية يرتبط إلى حد ما بمدى فعالية الأدوات التشريعية والتفاوت في مستوى الوعي، على الصعيد المؤسسي وفي صفوف المجتمع المدني، بالحاجة الملحة إلى مكافحة التصحر. ويسلم معظم التقارير بالحاجة إلى تعزيز الأطر التشريعية والمؤسسية الوطنية، ولا سيما لمعالجة القضايا المتعلقة بتردي الأراضي، والجفاف، والتصحر. كما يشدّد معظم التقارير كثيراً على الحاجة إلى إدماج هذه القضايا بصورة أفضل في القوانين والأحكام القائمة.

٢٨- وقد سجّل نوع من التحسّن على مستوى التشريعات المتعلقة بإدارة الأراضي والمياه، وهو تحسّن يُعزى في حالات عدة إلى توجيهات الاتحاد الأوروبي التي تمت الموافقة عليها (ومنها، على سبيل المثال، التوجيه الإطاري للاتحاد الأوروبي بشأن المياه 2000/60/EC) أو التي يجري وضعها في الوقت الراهن (الاستراتيجية المواضيعية للاتحاد الأوروبي بخصوص التربة). ويُنظر عموماً إلى هذه التوجيهات، وإلى استراتيجيات الاتحاد الأوروبي، كأدوات مؤسسية بالغة الأهمية لدعم البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكذلك البلدان المرشحة للانضمام إليه. كما تُعتبر الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أهم إطار يتضمن أو ينبغي أن يتضمن أحكاماً محددة. ففي معظم البلدان، أُدرجت في هذه الاستراتيجيات قضايا الإدارة المستدامة للتربة، والغابات، والموارد المائية، والنفايات، والتخفيف من حدة الأخطار الهيدرولوجية (الفيضانات، والانزلاقات الأرضية، والزلازل)، والممارسات

الزراعية. كما تراعي الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في معظم البلدان التشريعات المتعلقة بالتخطيط الإقليمي، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والمبادرات والقوانين المتعلقة بالسياحة المستدامة.

٢٩- ويشير جميع التقارير إلى تزايد اكتمال الإطار التشريعي العام في المجال البيئي، وإدارة التربة، والقطاع الزراعي، ويقر معظم التقارير بالآثار الإيجابية لهذه التشريعات في مكافحة تردي التربة والتصحر، والتخفيف من آثار الجفاف. ومع ذلك، لا توجد قوانين تركز بشكل مباشر على التصحر.

٣٠- وعموماً، لا يُعتبر تردي الأراضي، والجفاف، والتصحر من المسائل ذات الأولوية، رغم أن بعض التقارير يشير إلى تزايد فعالية الهياكل المؤسسية والإدارية المعنية بحماية الأراضي. فالوزارات التي تعالج هذه القضايا غالباً ما تفتقر لسياسة فعالة، وما تكون مشاركتها المباشرة ضعيفة. وفيما تسلّم التقارير عموماً بأهمية التنسيق بين المؤسسات صاحبة المصلحة ومؤسسات البحث، فإنها تشير إلى أن هذا التنسيق ضعيف. وثمة حاجة إلى إطار مؤسسي أكثر فعالية لدعم هذا التنسيق. وغالباً ما تنص قواعد الاتحاد الأوروبي المتعلقة بتمويل المشاريع على شرط التنسيق.

٣١- وأنشأ معظم البلدان التي قدمت تقاريرها هيئة تنسيق وطنية بغية التنسيق بين جميع المؤسسات الوطنية المعنية. وفي جميع الحالات، تكون وزارتا الزراعة، والبيئة والغابات، ممثلتين في هذه الهيئات، وفي حالات عديدة، تكون وزارات التخطيط، والمالية، والبحث ممثلة فيها أيضاً. وفي بعض البلدان، ولا سيما البلدان المتقدمة المتأثرة، تكون وزارة الشؤون الخارجية عضواً في هيئة التنسيق الوطنية. وفي العديد من البلدان التي قدمت تقاريرها، تضم هيئة التنسيق الوطنية أعضاء من المؤسسات العلمية والجامعات، وممثلين عن أصحاب المصلحة المحليين والمنظمات غير الحكومية. وتعكس تركيبة هيئات التنسيق الوطنية الطابع المشترك والمتعدد التخصصات لقضايا تردي التربة، والجفاف، كما تعكس ضرورة أتباع نهج مشترك بين القطاعات. وتختلف إجراءات عمل هذه الهيئات باختلاف البلدان؛ ففي بعض البلدان، تعقد هذه الهيئات اجتماعات كثيرة وتعمل كهيئة تشغيلية، في حين تكون اجتماعاتها أقل تواتراً في بلدان أخرى، حيث تعمل هذه الهيئات كهيئة استراتيجية. وفي البلدان التي اعتمدت برنامج عمل وطنياً، يكون التنسيق بين المؤسسات أمراً صعباً، حتى وإن كانت برامج العمل الوطنية تنص على إجراء هذا التنسيق.

٣٢- وتمت الإشارة في حالات كثيرة إلى عدم توفر القدرات المؤسسية، وانعدام النظم القانونية، وعدم كفاية الموظفين العاملين في هيئات التنسيق الوطنية، بوصفها عقبات تحول دون تلبية الشروط المنصوص عليها في اتفاقية مكافحة التصحر.

٣٣- ويثير العديد من التقارير، ولا سيما التقارير الواردة من البلدان المتقدمة المتأثرة، قضايا تتعلق بدور مراكز التنسيق. وبوجه خاص، قد يكون هناك بعض التداخل في المهام بين مراكز التنسيق وهيئات التنسيق الوطنية، إذ تشدّد التقارير على الحاجة إلى تحديد وظائف هذه المراكز والهيئات ونطاق اختصاصاتها تحديداً أوضح. ويبدو أن تواجد مراكز التنسيق داخل هيئات التنسيق الوطنية يشكل خطوة أولى نحو تحسين التنسيق فيما بينها.

٣٤- وبيّنت كافة التقارير الطرائق والأدوات الكفيلة بتحسين العلاقات والتعاون بين المؤسسات صاحبة المصلحة على الصعيدين الوطني والمحلي. وقد واجهت العملية المتطورة الرامية إلى تحقيق اللامركزية في الإطار المؤسسي صعوبات ينبغي التغلب عليها عن طريق تعزيز آليات التشاور.

٣- تعبئة الموارد والتنسيق في هذا الصدد على الصعيدين المحلي والدولي، بما في ذلك
إبرام اتفاقات الشراكة

٣٥- تشير كافة البلدان تقريباً، بما فيها البلدان المتقدمة المتأثرة، إلى نقص الموارد المالية، ويشتكى بعضها من نقص الموارد البشرية اللازمة لعملية اتفاقية مكافحة التصحر. فبعض البلدان لا يخصص إلا ميزانية صغيرة لإعداد برنامج العمل الوطني. وقليلة جداً هي البلدان التي تقتطع موارد مالية مباشرة من الميزانية الوطنية لتنفيذ برنامج العمل الوطني. ويرى معظم التقارير أن القضية الرئيسية في تنفيذ برامج العمل الوطنية تتعلق بتوفر الموارد المالية عموماً. وفي بعض البلدان، تأتي الموارد المالية المخصصة لتنفيذ برنامج العمل الوطني من برامج أخرى تتعلق بإدارة المستدامة للأراضي، والحراثة وحرائق الغابات، والتدابير الزراعية - البيئية. وأبلغ بلد واحد عضو في الاتحاد الأوروبي عن استخدام موارد مالية مخصصة تحديداً لتنفيذ برنامج العمل الوطني على المستوى المؤسسي، وعن استخدام السلطات اللامركزية لأموال من مصادر أخرى، ولا سيما من الصناديق الهيكلية التابعة للاتحاد الأوروبي، لتنفيذ برنامج العمل الوطني ميدانياً.

٣٦- وتبين التقارير الواردة من بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط المؤهلة للحصول على تمويل دولي، والتي شرعت في إعداد برامج عملها الوطنية، أن الأموال تأتي من منظمات كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومرفق البيئة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). وتستخدم هذه الموارد لتنفيذ أنشطة بناء القدرات وإعداد التقارير الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار بعض هذه البلدان أيضاً إلى استخدام التمويل المقدم في إطار التعاون الثنائي لتنفيذ هذه الأنشطة.

٣٧- وتشير التقارير إلى اتفاقات الشراكة المبرمة بين الجامعات والوكالات المحلية والمنظمات غير الحكومية، وذلك رغم الصعوبات التي تعترض تنفيذ هذه الاتفاقات. وتؤكد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة على تعاونها المكثف والإيجابي مع المفوضية الأوروبية. وعلى سبيل المثال، مولت المديرية العامة للبحوث مشاريع جديدة، كمشروع نظام المراقبة لتقييم ورصد التصحر (DESURVEY)، ومشروع المديرية العامة للسياسة الإقليمية (DG Regio)، وذلك في إطار التعاون الدولي للأقاليم الإدارية الوطنية، كما مولت أنشطة عدة من خلال برنامج التعاون المشترك بين الأقاليم في الاتحاد الأوروبي (ومنها شبكة التصحر DesertNet). وتستخدم هذه الأموال بصورة رئيسية من جانب مجموعة البلدان المدرجة في المرفق الرابع. ويمكن أن تتعاون هذه البلدان في تعزيز الشراكة مع البلدان المؤهلة الأخرى في شمال البحر الأبيض المتوسط لاستخدام هذه الأموال. ويعمل إطار التعاون العلمي والتقني لبلدان شمال البحر الأبيض المتوسط، الذي أنشئ على الصعيد الإقليمي بمساعدة تقنية من أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، على تيسير إقامة الشراكات وعمليات التعاون.

٤- الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى، وحسب الاقتضاء، مع
الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية

٣٨- لا تتضمن التقارير معلومات عن الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى. وليس هناك سوى تقرير واحد يبين بوضوح عزم البلد على تحقيق التآزر بالاستناد إلى نتائج مشاريعه الدولية. ويشير معظم التقارير إلى أن القضايا المطروحة في إطار اتفاقية مكافحة التصحر قد أدرجت في مختلف الخطط البيئية والإنمائية الوطنية (كالخطط المتعلقة

باستغلال الغابات، والزراعة وتخطيط الحيز الإقليمي، وتنمية الموارد الإنمائية، والخطط الاجتماعية - الاقتصادية). وثمة نوع من التآزر في إطار الأنشطة الميدانية التنفيذية التي تدمج الجهود التي تضطلع بها السلطات والمؤسسات الوطنية والمحلية المختلفة.

٥- الإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي، بما في ذلك المياه، والتربة، والنبات

٣٩- يؤكد معظم التقارير على الاهتمام المتزايد بإنشاء أو مواصلة تطوير نُظُم إدارة الأراضي، وذلك في بعض الحالات بمراجعة سياسة امتلاك الأرض. ويُدار استخدام الأراضي عادة من خلال برامج التخطيط والتنمية المتعلقة بالقطاع الزراعي.

٤٠- وبخصوص القطاع الزراعي، تبين التقارير الواردة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأنشطة الوطنية التي يجب على كل بلد تنفيذها استجابة للشروط الأوروبية (التوجيهات الأوروبية، كالتوجيه الإطاري للاتحاد الأوروبي بشأن المياه، والسياسة الزراعية الجديدة للجماعة الأوروبية) بغية تعزيز الاستخدام المستدام للتربة والموارد المائية. وهناك اعتراف تام بضرورة إدماج إدارة الموارد المائية في الإدارة المستدامة للتربة، إلا أن بلداناً عديدة تؤكد على ضرورة تعزيز هذا الإدماج.

٤١- ولا تسمح التقارير بتكوين فكرة واضحة عن الأثر الملموس، على الصعيد المحلي، للأطر العامة للسياسات الوطنية بشأن إدارة استخدام الأراضي وتحقيق الاستدامة.

٤٢- ولم تبلغ سوى بلدان قليلة عن اضطلاعها بأنشطة فعالة في مواقع تجريبية تهدف إلى إدماج إدارة التربة والمياه، وحماية التنوع البيولوجي، والممارسات الزراعية المستدامة، فضلاً عن المواضيع الاجتماعية.

٦- تطوير نُظُم مستدامة للزراعة وتربية الماشية

٤٣- تؤكد التقارير على أهمية الممارسات الزراعية المستدامة السليمة نظراً لآثارها الإيجابية على حماية البيئة، ولا سيما فيما يتعلق بالحد من تدرّي التربة قدر الإمكان. ومن الأهمية بمكان أن تُدمج البرامج البيئية وخطط التنمية الريفية في سياسات مكافحة تدرّي الأراضي، والجفاف، والتصحر. وتقضي السياسة الزراعية الجديدة للجماعة الأوروبية المشار إليها أعلاه بأن تراعى الاستدامة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية لدى تطوير النُظُم الزراعية.

٤٤- وأبلغ أحد البلدان عن بدء نفاذ سياسة محددة بشأن المراعي في إطار سياساته المتعلقة بالقطاع الزراعي.

٧- استحداث مصادر طاقة جديدة ومتجددة

٤٥- يشير تقرير واحد إلى أهمية البرامج التي تهدف إلى تشجيع وتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة، بوصفها برامج تساهم في تنفيذ الاتفاقية.

٨- تدابير استصلاح الأراضي المتردية وإنشاء نُظم الإنذار المبكر من أجل التخفيف
من آثار الجفاف

٤٦- تتوخى جميع البلدان التي وضعت برامج عمل وطنية إدراج استصلاح الأراضي المتردية ضمن أولوياتها، إلا أن التقارير القطرية التي تضمنت عرضاً عن الأنشطة الميدانية المتصلة قليلة. ويُنظر إلى إعادة التحريج كنشاط أساسي لاستصلاح الأراضي المتردية. ووضع بعض البلدان مشاريع نموذجية لاختبار مناهج أخرى لاستصلاح الأراضي المتردية، إلا أن هذه البلدان تشكو من انعدام التمويل اللازم لتمويل أنشطة المتابعة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تقدم التقارير معلومات عن المؤشرات أو التدابير الكمية الأخرى لرصد نجاح الأنشطة المُصممة لاستصلاح الأراضي المتردية أو بشأن المنهجيات المستخدمة.

٤٧- ويشير معظم البلدان التي قدمت تقاريرها إلى بعض البرامج التي تتناول تحسين الغطاء النباتي، ولا سيما الغابات والحراج. وتشمل هذه البرامج تدابير تتعلق بمراقبة تآكل التربة وتردي الأراضي، وترمي إلى تحسين إنتاجية التربة. وقد أُطلقت في بلدان عديدة برامج للوقاية من حرائق الغابات والتخفيف من آثارها.

٤٨- ويسود الجفاف الحاد في معظم بلدان جنوب وشرق أوروبا؛ ويُذكر أن الجفاف يشكل في بعض هذه البلدان أهم الأخطار المسببة للتصحّر، ولذلك تعتبر مكافحة الجفاف أحد المجالات ذات الأولوية. ونظراً لتفاقم مشكلة الجفاف، وأثرها الواضح على إنتاجية التربة، ولا سيما في القطاع الزراعي، يولي اهتمام متزايد لهذه المشكلة، وهناك بعض البلدان التي أبلغت عن اهتمامها بإنشاء مرصد وطنية ومحلية كخطوة أولى نحو وضع نُظم للإنذار المبكر. وقد أنشأ أحد البلدان المتأثرة في الاتحاد الأوروبي مرصداً وطنياً للجفاف. ويبرز بعض التقارير الاهتمام بالمشاركة في برنامج إدارة الجفاف في جنوب شرق أوروبا المقرر وضعه في سياق اتفاقية مكافحة التصحر وفي إطار ولاية المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وقد عُقدت حلقتنا عمل تقنيتان شارك فيهما بعض بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط. ويرد عرض هذه العملية في الوثيقة ICCD/CRIC(5)/4/Add.2.

٩- رصد وتقييم الجفاف والتصحر

٤٩- أبلغت كافة البلدان التي قدمت تقاريرها عن حرصها الشديد على رصد وتقييم الجفاف والتصحر وفقاً لمقررات مؤتمر الأطراف، رغم اعترافها بضرورة القيام بالمزيد من العمل. وتعمل بلدان عديدة على وضع قائمة بالمؤشرات الأساسية المتعلقة بالتربة والأراضي على الصعيد الوطني؛ وأعلنت بلدان أنها ستقوم بتجميع المؤشرات التي استُخدمت سابقاً في قائمة موحدة، وبمواضعها. واستفاد بعض البلدان من قائمة المؤشرات التي وضعتها الوكالة الأوروبية للبيئة ومن مشروع عام ٢٠٠٠ المدرج في إطار برنامج تنسيق المعلومات البيئية (كورين) الخاص بالغطاء الأرضي، وهو مشروع يضم بلداناً في شمال البحر الأبيض المتوسط. وتشير تقارير عدة إلى الشبكة الأوروبية لمعلومات البيئة ورصدها، ونظم المعلومات البيئية الوطنية وغيرها من الشبكات الممكنة، كالتحالف الدولي للإدارة البيئية والموارد للتنمية المحلية، وناطورا ٢٠٠٠، ونظام رصد البيئة. وبلغت الأنشطة المضطلع بها في إطار هذه الشبكات والمؤسسات مراحل متفاوتة من التنفيذ، ويمكن أن تشكل أداة هامة بالنسبة لبلدان عديدة، ذلك أنها تتناول معلومات منظمة بشأن العديد من المجالات الموضوعية البيئية (كالهواء، والنفايات، والتربة،

والتنوع البيولوجي) والمجالات الفرعية (كجودة الهواء، وسجل مصبات النفايات). ويمكن استخدام الشبكة الأوروبية لمعلومات البيئة ورصدها لتنسيق عملية وضع المؤشرات بين بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط.

٥٠ - وأبلغت بلدان الاتحاد الأوروبي المتأثرة عن مشاركتها، إلى جانب شركاء أوروبيين آخرين، في الكثير من المشاريع العلمية المتعلقة بالمعايير المرجعية والمؤشرات، كمشروع نظام المعلومات المتعلقة بالتصحر لبلدان البحر الأبيض المتوسط (DISMED)، ومشروع مكافحة التصحر في أوروبا المطلقة على البحر الأبيض المتوسط: الربط بين العلوم وأصحاب المصلحة (DESERTLINKS)، ومشروع المؤشرات والعتبات الخاصة بالتصحر وجودة التربة ومعالجتها (INDEX) التي تشكل قواعد مرجعية هامة. ويعمل مشروع رصد التصحر (DesertWatch)، الذي ترعاه وكالة الفضاء الأوروبية، على وضع نظام مؤشرات يقوم على المؤشرات المادية التي توفرها أدوات الاستشعار عن بُعد؛ وقد تم التحقق من هذا النظام ميدانياً بمشاركة مباشرة من هيئات التنسيق الوطنية. ويؤكد معظم التقارير على الحاجة الملحة إلى وضع ونشر مؤشرات اجتماعية واقتصادية في إطار جميع هذه المشاريع.

٥١ - والأنشطة الوطنية المضطلع بها في إطار عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية في مرفق البيئة العالمية، تساعد البلدان المؤهلة في شمال البحر الأبيض المتوسط على استخدام مؤشرات ملائمة لرصد تردي الأراضي، والجفاف، والتصحر، والقضايا البيئية الأخرى ذات الصلة.

٥٢ - وأشارت بعض بلدان الاتحاد الأوروبي المتأثرة إلى عزمها على وضع وتنفيذ نظم لرصد التربة تتماشى مع التوجيه المقبل للاتحاد الأوروبي بشأن حماية التربة. وبموجب هذا التوجيه، ستكون هذه البلدان ملزمة بإنشاء وتنفيذ نظم للرصد تتضمن مؤشرات تتعلق بتردي الأراضي والتصحر.

٥٣ - وفيما يشير معظم التقارير إلى الاهتمام الذي توليه السلطات الوطنية للتقييم المتواصل للموارد الحرجية، لا تشير سوى تقارير قليلة إلى إنجاز قوائم جرد وطنية للموارد الحرجية.

٥٤ - ويُنظر للجفاف كأحد مجالات التدخل ذات الأولوية (انظر أيضاً الفقرة ٤٨ أعلاه)، غير أن مهمة رصد هذه الظاهرة تُسند عموماً إلى مؤسسات الأرصاد الجوية.

١٠ - فرص وصول البلدان الأطراف المتأثرة، ولا سيما البلدان النامية منها، إلى

التكنولوجيا والمعارف والدراية المناسبة

٥٥ - يصف بعض التقارير مشاريع البحوث التقنية والعلمية الوطنية بشأن استصلاح الأراضي المتردية أو الوقاية من حرائق الغابات والتخفيف من آثارها، واستخدام التقنيات والمناهج الابتكارية لتحسين المعارف بشأن تردي الأراضي، والجفاف، والتصحر على الصعيدين المحلي والوطني. وتهدف مشاريع البحث الجديدة إلى وضع سيناريوهات ونظم لدعم القرارات لاستخدامها من جانب صانعي القرارات أو لوضع مناهج للإدارة المستدامة للموارد البيئية (التربة، والمياه، وما إلى ذلك). وتهدف المشاريع الأخرى المبلّغ عنها إلى تعزيز نشر المعارف التكنولوجية والعلمية. وتشير التقارير عموماً إلى الأثر الإيجابي لعملية استراتيجية الاتحاد الأوروبي المواضيعية المتعلقة بالتربة في دفع الأنشطة العلمية الوطنية.

٥٦ - ويلاحظ معظم البلدان أن فرص الوصول إلى التكنولوجيا والمعارف والدراية المناسبة على الصعيدين الوطني والمحلي ترتبط ارتباطاً مباشراً بتوفر الموارد المالية وبوجود قدرات علمية وطنية. كما ترتبط هذه الفرص بالمشاركة الفعالة للمجتمع العلمي الوطني في التعاون التقني والتواصل الشبكي الدوليين.

٥٧ - وعلى الصعيد الدولي، تشارك بلدان عدة في مشاريع تمولها المفوضية الأوروبية. وتساهم الأنشطة العلمية التي تمولها المديرية العامة للبحوث التابعة للاتحاد الأوروبي، وكذلك الأنشطة المضطلع بها بين الأقاليم الإدارية الوطنية في إطار البرنامج المشترك بين الأقاليم الذي تموله المديرية العامة للسياسة الإقليمية التابعة للاتحاد الأوروبي، في النهوض بالمعارف وتعزيز التعاون والتواصل الشبكي (انظر الوثيقة ICCD/CRIC(5)/4/Add.2). وفيما تحظى الأنشطة الوطنية المتعلقة بالتعاون التقني والتواصل الشبكي إلى حد ما بدعم من المؤسسات الدولية، كالاتحاد الأوروبي، فإن معظم بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط، بما فيها دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، تشتكي من شح الموارد المالية المتاحة لتنفيذ الأنشطة التكنولوجية والعلمية الوطنية.

٥٨ - وأعربت بعض البلدان التي قدمت تقاريرها عن اهتمام كبير باستخدام المعارف التقليدية وتوفر المعلومات المتصلة بها. وأبلغ أحد البلدان عن عقد مؤتمر دولي حول إدماج المعارف التقليدية والتكنولوجيات الجديدة من أجل مكافحة الجفاف والتصحر. ويعمل نفس البلد على صياغة مشروع لإنشاء نظام ابتكاري لإدارة المعلومات المتعلقة بالمعارف التقليدية.

دال - العبر المستخلصة من التقارير المقدمة من البلدان الأطراف في شمال البحر الأبيض المتوسط

١ - العبر المستخلصة من عملية إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية

٥٩ - يختلف وضع برامج العمل الوطنية في منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط باختلاف البلدان، وذلك لأن هذه البلدان انضمت إلى اتفاقية مكافحة التصحر في تواريخ مختلفة. فإنتاج برامج العمل الوطنية بطيء جداً، وقد لوحظ تقدم طفيف بين عمليتي الإبلاغ الثانية والثالثة. وهناك حاجة بارزة إلى مراجعة برامج العمل الوطنية نظراً لتغير الأطر المؤسسية والظروف البيئية، حتى إن لم تُنجز عملية التنفيذ بشكل تام. ومن العقبات التي تعوق إعداد برامج العمل الوطنية صعوبات التعاون بين المؤسسات الوطنية صاحبة المصلحة، وعدم توفر الموارد المالية والبشرية الكافية. وثمة أيضاً إقرار واسع النطاق بأن الصعوبات التي تعترض هيئات التنسيق الوطنية في التعاون مع المؤسسات اللامركزية تشكل أحد الهواجس الرئيسية بالنسبة لتنفيذ برامج العمل الوطنية.

٦٠ - وعلى الرغم من تزايد الوعي بقضايا تردي الأراضي والتصحر، فإن هذه القضايا لا تُعدّ بين الأولويات الوطنية ولا تحظى بالدعم الكافي. ومن المسلم به تماماً أن تغير المناخ والتواتر المتزايد للجفاف يعتبران من مجالات العمل ذات الأولوية. وعمليات إعداد برامج العمل الوطنية وإنجازها وتنفيذها تستفيد بشكل غير مباشر من التحسّن الملحوظ في الوقت الراهن في الأطر المؤسسية الوطنية المتعلقة بمكافحة الجفاف وتغير المناخ والتخفيف من آثارهما.

٢- العبر المستخلصة من نظام تقديم التقارير

٦١- لاقت بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما البلدان التي حدّثت تقاريرها الأولية، صعوبات في اتباع المؤشرات المقترحة في دليل المساعدة على نحو دقيق. فهذه البلدان تجد صعوبة في تلبية الشروط المتعلقة بعملية الإبلاغ، ولا سيما المؤشرات المقترحة. ويتضمن "الإعلان بشأن التعهدات المتصلة بتعزيز تنفيذ الالتزامات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر"، المسمّى "إعلان بون"، المرفق بالمقرر ٨/أ-٤، (الوثيقة ICCD/COP(4)/11/Add.1)، أحكاماً تتعلق بتقييم تنفيذ الاتفاقية. وتتناول تقارير عدة مجالات التدخل الاستراتيجية السبعة كما ترد في دليل المساعدة، إلا أنها لا تقدم معلومات كافية.

٦٢- وتركز معظم التقارير بصورة رئيسية على وصف النهج التنظيمية والمؤسسية (السياسات العامة، والخطط، والبرامج) وتولي اهتماماً أقل للأنشطة الميدانية التنفيذية. ولا تقدم التقارير أية معلومات عن النتائج المحققة.

٦٣- وقد طُلب تقديم دراسات قطرية موجزة للمرة الأولى، غير أن هذه الدراسات لم ترد إلا من عدد قليل من البلدان. ولا يمكن أن تساعد المعلومات الواردة في الدراسات القطرية الموجزة في تحسين تحليل أثر السياسة العامة على تردي الأراضي والتصحر وعلى تنفيذ الاتفاقية إلا إذا توفرت هذه الدراسات بالعدد الكافي.

٦٤- ومما يُؤسف له أن التقارير المقدمة من بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط التي لا تحصل على التمويل وردت إلى الأمانة متأخرة بعد مضي شهرين على الموعد النهائي. فقد واجهت هذه البلدان صعوبات في إعداد تقاريرها. وبالإضافة إلى ذلك، لم تقدّم كافة التقارير المطلوبة.

٦٥- وخلال عملية الإبلاغ الثالثة، قدّم أحد البلدان تقريره للمرة الأولى، في حين قامت خمسة بلدان أخرى بتحديث تقاريرها المقدمة في إطار عملية الإبلاغ الثانية. ووفر جميع التقارير صورة شاملة عن البلد. إلا أن البيانات والمعلومات المقدمة كانت مختلفة من حيث الكم والجودة، بما يعكس مستوى تطور نظم المعلومات البيئية، والمراحل التي بلغتتها هذه البلدان في تنفيذ الاتفاقية.

هاء - الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالبلدان الأطراف في شمال البحر الأبيض المتوسط

٦٦- يسجل مستوى تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر وعدد البلدان الأطراف في منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط زيادة بطيئة منذ عام ٢٠٠٢. ورغم قلة عدد بلدان منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط، فإن هذه المنطقة تضم بلداناً لا تزال في طريقها نحو الانضمام إلى الاتفاقية؛ وبلداناً انضمت حديثاً منذ عام ٢٠٠٢؛ وبلداناً بصدد إعداد أو إنجاز برامج عملها الوطنية؛ وبلداناً أخرى شرعت في تنفيذ برامج عملها الوطنية أو في مراجعتها. ونتيجة لذلك، يلاحظ تباين واسع في التقارير المقدمة من بلدان تلك المنطقة إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها الخامسة، من حيث نطاق هذه التقارير ومحتواها من المعلومات. ولا يمكن أن يراعي الشكل الحالي للتقارير هذه المجموعة الواسعة من الحالات المختلفة، كما أنه لا يساعد في إجراء تحليل إقليمي متماسك.

٦٧- وبما أن عملية وضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية هي عملية دينامية، أصبح هناك إقرار بضرورة مراجعة هذه العملية وتحديثها كلما تقدّمت نحو مرحلة التنفيذ. غير أنه لا يمكن القيام بذلك إلا إذا كانت الأدوات المستحدثة لمرحلة وضع برامج العمل الوطنية قابلة للتكيف بدرجة كافية لمسايرة تطور الإطار المؤسسي والظروف البيئية.

٦٨- وتُولي بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط اهتماماً متزايداً لقضايا حماية البيئة، ولا سيما إدارة الموارد المائية وتفاقم مشكلة الجفاف. ويرتبط هذا الوعي بتهيئة إطار مؤسسي مؤات. غير أن قضايا تردي الأراضي والتصحر لا تحظى حتى الآن بالأولوية في إطار إدارة الموارد الطبيعية لبلدان تلك المنطقة. ولربما تُعزى قلة الوعي بأهمية تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر إلى انعدام الوعي السياسي وندرة المعلومات المتصلة بهذا الشأن. وينبغي لهيئات التنسيق الوطنية أن تشجع تعزيز الاتصال ونشر المعلومات؛ فهذا من شأنه أن يزيد من وعي المجتمع المدني، وبالتالي من الضغوط التي يمكن أن يمارسها هذا الأخير على صانعي القرارات على الصعيد الوطني.

٦٩- إن مشاركة أصحاب المصلحة الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين المحليين مشاركة مباشرة، وتواصلهم الحثيث مع الأوساط العلمية يساهمان مساهمة إيجابية في عملية تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وبالتالي، يمكن أن تساعد الضغوط التي يمارسها المجتمع المدني والمشورة التي تقدمها الأوساط العلمية على حث صناع القرار الوطنيين على تحسين تنفيذ الاتفاقية وتسريع إعداد برامج العمل الوطنية. إلا أنه لا تزال هناك حاجة لإقامة تعاون أكثر فاعلية بين مراكز التنسيق وهيئات التنسيق الوطنية، وبين المؤسسات الوطنية وأصحاب المصلحة المحليين.

٧٠- وينبغي تطبيق النتائج التي تسفر عنها المشاريع العلمية بشأن المؤشرات والمعايير المرجعية تطبيقاً أكثر منهجية لتعزيز تنفيذ الاتفاقية. فمن شأن استعمال المؤشرات والمعايير المرجعية الملائمة، مثلاً، أن ييسر تقييم عملية المشاركة.

٧١- وتتبنى الأوساط العملية والسلطات السياسية في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط آراءً متباينة حيال المقصود من تردي الأراضي والتصحر، ومن ثم يحتاج الأمر إلى توضيح وإلى فهم مشترك. ومن الضروري تحسين فهم تأثير تردي الأراضي والتصحر على إنتاجية التربة، وبالتالي، على الزراعة وعلى شتى الخدمات البيئية.

٧٢- وينبغي أن تؤخذ الصعوبات التي تواجهها بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط على الصعيد الوطني بعين الاعتبار لدى تطوير الأنشطة الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الإقليمي من قبل تلك البلدان. وقد يساعد بناء شراكات فيما بين تلك البلدان وتطوير المزيد من الأنشطة الإقليمية لتمكينها من تبادل تجاربها على المستوى التشغيلي، على التغلب على هذه الصعوبات.

٧٣- والنتائج التي توصلت إليها العديد من الدراسات العلمية التي أجريت على الصعيد الوطني والإقليمي، لا سيما الدراسات التي مولتها المفوضية الأوروبية، غير مستخدمة بفعالية في الوقت الحاضر، وهي التي ينبغي أن تتخذ أساساً لإطلاق المزيد من الأنشطة التشغيلية التي تطلبها بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط، مثل تحسين تبادل المعارف، وتطوير نظم معلومات عن أفضل الممارسات، وإنشاء نظام إقليمي متماسك من المعايير المرجعية والمؤشرات خاص ببلدان شمال البحر الأبيض المتوسط.

٧٤- وكانت عمليات التقييم العالمي الأخيرة لتردي الأراضي والتصحر، مثل تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية، قائمة على أساس تراجع خدمات النظم الإيكولوجية. ويتعين زيادة بحث مسألة التكلفة التي تترتب عن الخسائر الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تردي الأراضي والتصحر والجفاف.

ثانياً - التوليف والتحليل الأولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية

ألف - معلومات عامة

٧٥- بحلول تاريخ وضع هذا التوليف، أصبح ٢٠ بلداً من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية أطرافاً في الاتفاقية. ولا تقول جميع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية الأطراف عن نفسها أنها بلدان أطراف متأثرة. وقد استلمت تقارير وطنية من البلدان الأطراف المتأثرة الـ ١٤ التالية في أوروبا الوسطى والشرقية: الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا وألبانيا وبلغاريا وبيلاروس وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا وجورجيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وهنغاريا. وقدمت ثلاثة تقارير باللغة الروسية مشفوعة بموجزات باللغة الإنكليزية.

٧٦- وهذا الجزء من الوثيقة الحالية عبارة عن توليف وتحليل أولي للتقارير الوطنية المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية بحلول تاريخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وهذه الوثيقة تستوفي المعلومات الواردة في الوثيقة ICCD/CRIC(1)/5/Add.1، التي أعدت على أساس تقارير وطنية قدمتها بلدان أطراف متأثرة من أوروبا الوسطى والشرقية في الدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية المعقودة في روما في ٢٠٠٢.

٧٧- ووردت خمسة تقارير من التقارير الـ ١٤ التي قدمتها البلدان الأطراف المتأثرة من أوروبا الوسطى والشرقية من بلدان تقدم تقاريرها لأول مرة (الاتحاد الروسي وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا)، ويعزى ذلك في بعض الحالات إلى كونها حديثة الانضمام إلى الاتفاقية، ووردت أربعة تقارير من بلدان (ألبانيا وبلغاريا وبيلاروس وهنغاريا) تقدم تقاريرها للمرة الثانية. أما البلدان الخمسة الأخرى (أذربيجان وأرمينيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا ورومانيا)، فهي تقدم تقاريرها للمرة الثالثة. وقد أحدث هذا التباين في مراحل تنفيذ الاتفاقية بعض التفاوت في النهج التحليلي الذي اتسمت به التقارير الوطنية، وذلك، بشكل خاص، لأن عدد البلدان الأطراف التي اعتمدت برنامج عمل وطني لا يتجاوز ٤ بلدان من مجموع البلدان الأطراف المتأثرة البالغ عددها ١٤ بلداً.

٧٨- وليست جميع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية مؤهلة للحصول على التمويل على اعتبار أن سبعة بلدان منها أعضاء في الاتحاد الأوروبي وثلاثة منها مرشحة للانضمام. ويضاف إلى ذلك، أن بعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية أخذت تبرز كبلدان مانحة، سواء كانت متأثرة أم لم تكن كذلك. ومن التقارير الوطنية المقدمة البالغ عددها ١٤ تقريراً، كانت ٩ تقارير (وردت من أذربيجان وأرمينيا وألبانيا وبلغاريا وبيلاروس وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا وجورجيا ورومانيا) ممولة من المشروع المتوسط الحجم الذي يطلق عليه اسم "المشروع العالمي (آسيا/المحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وأوروبا وآسيا الوسطى) لدعم بناء القدرات في مجال إعداد التقارير الوطنية الثالثة للدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ التقارير/مؤتمر الأطراف

الثامن) والذي وضعه البنك الدولي (انظر ICCD/CRIC(5)/4 الفقرتان ٦ و٧). وفي إطار هذا المشروع المتوسط الحجم، طُلب من البلدان الممولة، علاوة على إعداد التقرير الوطني باتباع دليل المساعدة، الاضطلاع بتقييم ذاتي والتصديق على تقاريرها عن طريق حلقة عمل للتصديق. وقامت البلدان المتأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية، الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (سلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وهنغاريا)، وكذلك الاتحاد الروسي، بتمويل عملية تقديم تقاريرها بنفسها.

باء - استعراض عام للتقارير والاتجاهات الملاحظة

٧٩- تتأثر البلدان الأطراف من أوروبا الوسطى والشرقية التي قدمت تقارير بعدة مخاطر بيئية. فمعظمها يتأثر بتردي الأراضي والجفاف وإزالة الأحراج. وقد بلغت تلك الأطراف مراحل متفاوتة من تنفيذ الاتفاقية. فقد أعدت أربعة بلدان منها بالفعل (أرمينيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا ورومانيا) برامج العمل الوطنية الخاصة بها، بينما ترى خمسة بلدان أخرى (أذربيجان وبلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسلوفاكيا وهنغاريا) أنها على وشك الانتهاء من إعداد برامج العمل الوطنية الخاصة بها.

٨٠- ومن البلدان الأطراف التي قدمت تقارير، هناك أربعة بلدان أعضاء في الاتحاد الأوروبي (هي سلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وهنغاريا) وبلدان اثنان آخران (هما بلغاريا ورومانيا) ينتهجان سياسات ترمي إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وستة بلدان (هي الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وجورجيا) أعضاء في رابطة الدول المستقلة ولديها أنماط شتى من التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومن التوجهات المتعلقة بالسياسات. وهذه التباينات بين البلدان الأطراف تعقد من مهمة تحديد الاتجاهات المشتركة المستجدة في عملية تنفيذ الاتفاقية.

٨١- غير أن عدداً من الاتجاهات المشتركة في عملية تنفيذ الاتفاقية باتت أكثر وضوحاً، بالنسبة لبعض البلدان الأطراف على الأقل. وهناك تحوّل كبير في الوعي بالشأن الإيكولوجي في جميع البلدان، الأمر الذي يعكس تنامي الإدراك المشترك بأن النهج الذي يتجه من القمة إلى القاعدة والقطاعي لكسب الصراع ضد تردي الأراضي والجفاف والتصحر نهج غير مقبول. وليست الأوساط العلمية والحكومات وحدها هي التي تدرك أن النهج الذي يتجه من القاعدة إلى القمة هو السبيل الوحيد لمحاربة هذه الكوارث الطبيعية والبشرية المنشأ، بل يدرك ذلك أيضاً أصحاب المصلحة الآخرون.

٨٢- وقد أدى هذا التحوّل في الوعي الإيكولوجي إلى تغيير المواقف إزاء صياغة برامج العمل الوطنية. وفي الواقع، تُعتبر عملية المشاركة التي تقوم على إشراك جميع أصحاب المصلحة شرطاً مسبقاً لإعداد برنامج عمل وطني يعتد به. ويتعلق هذا الموقف نفسه بجميع العناصر الأخرى للإطار القانوني والتنظيمي الخاص بتنفيذ الاتفاقية. إن تزايد جدية النهج المتبع تجاه عملية الاتفاقية إنما يساهم في تطور تدريجي لأنواع مختلفة من إجراءات وتدابير تتعلق بالسياسات تحفز على زيادة مشاركة مختلف الأطراف الفاعلة في تنفيذ الاتفاقية.

٨٣- وتواصل جميع البلدان الأطراف في أوروبا الوسطى والشرقية إحراز شيء من التقدم في مجال بناء القدرات القانونية والمؤسسية فيما يتصل بتنفيذ الاتفاقية. وفي مقابل هذه الخلفية الإيجابية بوجه عام، تتفاوت التدابير التي

اتخذت في هذا المجال منذ عملية تقديم التقارير الثانية تفاوتاً كبيراً وفقاً للخبرة التي اكتسبها كل بلد طرف في نطاق عملية الاتفاقية وكذلك وفقاً لحالته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فبعض البلدان الأطراف في أوروبا الوسطى والشرقية وضعت برامج العمل الوطنية الخاصة بها واضطلعت بعدد من التدابير ذات الصلة من أجل مواءمة تشريعاتها الوطنية مع قوانين الاتحاد الأوروبي وتشريعاته في المجال البيئي وفقاً للسياسة الزراعية المشتركة للجماعة الأوروبية. واقتصرت أنشطة بعض البلدان الأطراف الأخرى في هذا المجال على إعداد برنامج عمل وطني وإقامة هيئات تنسيق وطنية. ولا يوجد إطار قانوني متماسك وعملي فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية في أي من البلدان الأطراف الواقعة في المنطقة والتي قدمت تقارير، كما أن المسافات التي يجب أن يقطعها كل واحد من هذه البلدان لتخطي هذه العقبة وبلوغ هذا الهدف متفاوتة.

٨٤- وجميع بلدان المنطقة التي قدمت تقارير أطراف في عدد من الاتفاقيات البيئية الوثيقة الارتباط فيما بينها. ومن ثم، من المنطقي أن تكون هذه الأطراف قد سعت إلى التأزر في تنفيذ هذه الاتفاقيات بغية تجنب ازدواجية لا لزوم لها. وتواصل هذه البلدان جميعها تنسيق تنفيذ هذه الاتفاقيات من خلال وزارة واحدة. ويجري في معظم البلدان تطبيق عملية تعاونية بين الجهات المعنية المشتركة في الحماية البيئية من وزارات، ووكالات، ومنظمات علمية ومعنية بالتخطيط، وإدارات محلية، ومستخدمي الأراضي.

٨٥- وتعمل بلدان أطراف كثيرة في أوروبا الوسطى والشرقية على تحديد احتياجاتها المحتملة لتنفيذ اتفاقيات البيئة العالمية. ويجري في بعض البلدان الأطراف إعداد استراتيجيات بيئية وطنية. وتنوي بعض البلدان الأطراف إدماج برامج العمل الوطنية الخاصة بها في خططها الإنمائية الوطنية.

٨٦- وتذكر جميع البلدان الأطراف في أوروبا الوسطى والشرقية صراحةً أو ضمناً أن قلة الموارد المالية هي إحدى أكبر العقبات التي تعوق الجهود الوطنية لتقليص تردي الأراضي ولزيادة استصلاح الأراضي المتردية. ويحاول معظمها أيضاً شرح بعض أسباب هذه القيود، مثل تدني الأولوية التي تحظى بها مسألتنا تردي الأراضي والجفاف في التمويل من الميزانية؛ وتحويل الموارد المخصصة لأنشطة الاتفاقية إلى أنشطة أخرى؛ وسوء التنسيق والتخصيص غير الملائم للموارد بين مختلف أنشطة مكافحة تردي الأراضي والجفاف والتصحر؛ وجمع العائدات من استعمال الموارد الطبيعية.

٨٧- ومن بين التدابير المذكورة في التقارير لضمان تعبئة الموارد على نحو أفضل ما يلي: تحديد المصادر المالية الإضافية؛ وإحداث تغيير كبير في عملية جمع العائدات؛ وإيجاد آليات تمويل وطنية لاستعمال موارد الطبيعة وحمايتها بشكل عقلاني؛ والعمل على تراكم الأموال المخصصة لتمويل الأعمال في ميدان إدارة الأراضي وإصلاحها وحمايتها واستخدام هذه الأموال بشكل فعال؛ وترقية دور نظم التأمين وصناديق الإغاثة المركزية أو الإقليمية وصناديق الضمانات.

٨٨- ومنذ العملية السابقة لتقديم التقارير، أحرز بعض التقدم في مجال اتخاذ تدابير لإعادة تأهيل الأراضي المتردية ووضع نظام الإنذار المبكر للتخفيف من آثار الجفاف. ويبدو أن ثمة تدابير متنوعة تتماشى مع المقرر ٨/أ-٤ قيد التنفيذ أو الإعداد. وهناك بعض الدلائل على وجود تحول من اتخاذ تدابير رد فعل إلى تدابير وقائية، كما يتجلى من الاهتمام المتزايد الذي يوليه بعض البلدان الأطراف إلى وضع الخرائط عن أصناف التربة،

وبالأخص خرائط عن المناطق الحساسة للجفاف لفرادى البلدان أو الأقاليم الفرعية أو الأقاليم، وكذلك من الجهود التي يبذلها العديد من البلدان لتطوير نظم إنذار مبكر في مجال الأمن الغذائي وللتنبؤ بالجفاف.

٨٩- وفي أثناء الفترة الفاصلة بين العمليتين الثانية والثالثة لتقديم التقارير، حدث بعض التغيير من مجرد الإقرار بأهمية التدابير المتعلقة برصد ظواهر تردي الأراضي والجفاف والتصحر وتقييمها، إلى التطبيق العملي لهذه التدابير. وتتفاوت درجة التطبيق من بلد إلى آخر، من الشروع في العمل التحضيري لإيجاد نظم رصد جزئية أو على مستوى الوطن لتحليل الكوارث والتنبؤ بها إلى استحداث مثل هذه النظم.

٩٠- وقد خضعت نظم أكاديمية وبخية في العديد من البلدان الأطراف لإعادة تنظيم لتلائم على نحو أفضل اقتصادات الأسواق الناشئة، وفي أثناء فترة إعادة التنظيم هذه، كانت قدراتها على إنتاج تكنولوجيا ومعرفة ودراية ملائمة لتنفيذ الاتفاقيات البيئية محدودة. ولا يزال العديد من البلدان يعاني من قصور في مجال الدعم المالي والاستشاري لمحاربة الكوارث الإيكولوجية. فندرة الموارد التكنولوجية يمكن أن تعوق عملية تنفيذ الاتفاقية في المنطقة. وفي ظل هذه الظروف، سيتطلب الأمر زيادة التمويل الخارجي والمساعدة التقنية زيادة كبيرة. غير أن بعض البلدان الأطراف المتأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية تشدد على عزمها الراسخ على تعزيز قدراتها الوطنية في الأسواق في مجالي التكنولوجيا والدراية عن طريق آليات الاتفاقية.

٩١- ويفصح عدد متزايد من التقارير الواردة من أطراف متأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية عن نية هذه البلدان مواصلة التصدي لقضايا تردي الأراضي والجفاف والتصحر. وعلاوة على ذلك، فقد تعززت الجهود التي تبذلها هذه البلدان بفضل رفع مستوى العمليات التشاركية، وإدخال بعض التحسينات على الآليات المؤسسية وآليات حشد الموارد المعنية، والجهود المبذولة لكفالة التآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى، والأنشطة الرامية إلى وضع عملية الاتفاقية في صلب استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

٩٢- ولكن بالرغم من تحقيق بعض التحسن، لا يزال تنفيذ الاتفاقية يشكل تحدياً كبيراً للبلدان الأطراف المتأثرة في المنطقة. وفي الواقع، فإن الحواجز التي تحول دون إحراز تقدم هي نفسها التي أُبلغ عنها أثناء العملية السابقة لتقديم التقارير، ألا وهي الصعوبات التي تعترض تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية، وأوجه القصور المؤسسية، وانعدام التنسيق فيما بين مختلف الأطراف الفاعلة، إلخ.

٩٣- واستجابة للطلبات المتكررة التي قدمتها بلدان أطراف متأثرة إلى مؤتمر الأطراف، فقد أتيحت أموال لبعض البلدان الأطراف المتأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية.

جيم - توليف المعلومات الواردة في التقارير المقدمة من البلدان الأطراف في
أوروبا الوسطى والشرقية

١ - العمليات القائمة على المشاركة والتي تشمل المجتمع المدني والمنظمات غير
الحكومية والمنظمات المجتمعية

٩٤ - يبيّن تحليل التقارير التي وردت من البلدان الأطراف المتأثرة من أوروبا الوسطى والشرقية أن جميع الأطراف تدرك جميعها بوضوح أن النهج القطاعي الذي يتجه من القمة إلى القاعدة لن يكون ناجحاً في مكافحة تردي الأراضي والجفاف والتصحر. فجميع التقارير تسلم بأن النهج المتجه من القاعدة إلى القمة هو السبيل الصحيح الوحيد لمكافحة هذه التهديدات البيئية. ومن ثم اعتُبرت العملية القائمة على المشاركة شرطاً مسبقاً لإعداد برنامج عمل وطني يعتد به ولتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً ناجحاً. وتقدم التقارير أمثلة على مختلف الإجراءات والتدابير المتعلقة بالسياسات لحفز عملية المشاركة، كما تقدم بعض المعلومات عن الإنجازات التي تحققت، فضلاً عن أوجه القصور والقيود التي اعترت هذه التدابير أثناء تنفيذها.

٩٥ - وتبيّن معظم تقارير البلدان الأطراف حدوث تقدم مطرد في هذا المجال، لا سيما بشأن زيادة مشاركة مختلف أصحاب المصلحة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة والأوساط العلمية ووسائل الإعلام والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية. وأبلغ بلدان طرفان اثنان عن إنشاء مراكز آرهوس أثناء فترة الإبلاغ. وتذكر التقارير أيضاً بعض التحسن التدريجي في تنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل وحملات التوعية، وفي المنشورات، والأدوات السمعية المرئية المتوجهة لمختلف شرائح أصحاب المصلحة وكذلك في محتوياتها؛ وفي إدراج الدروس عن حماية البيئة في برامج المدارس العليا ومناهج الجامعات الوطنية. وفي الوقت ذاته، تلاحظ التقارير أن ثمة تنوعاً شاسعاً في وتيرة ودرجة الانخراط في العملية القائمة على المشاركة وتعزيز هذا الانخراط. وتقدم بعض التقارير معلومات عن الخبرة الإدارية المكتسبة فيما يتعلق بعملية المشاركة.

٩٦ - بيد أنه لم يشترك في عملية الاتفاقية، في العديد من البلدان الأطراف، سوى عدد صغير من أصحاب المصلحة. ولا تقدم التقارير معلومات عن مدى فعالية العملية القائمة على المشاركة. فتمثيل أصحاب المصلحة في هيئات التنسيق الوطنية ضعيف في بعض الحالات. ويعترف تقرير واحد من تقارير البلدان الأطراف بأن مشاركة أصحاب المصلحة في عملية إعداد برنامج العمل الوطني الخاص به كانت محدودة، ونتيجة لذلك، يتطلع الآن هذا البلد إلى مراجعة برنامج العمل الوطني هذا باتباع النهج المتجه من "القاعدة إلى القمة". ويعزو بعض البلدان الأطراف ضعف مشاركة المنظمات غير الحكومية، وبالأخص المجتمعات المحلية، مشاركة فعالة في إعداد برامج العمل الوطنية وتنفيذها إلى افتقار هذه الجهات الفاعلة إلى الأموال الكافية، وتعزوه بلدان أطراف أخرى إلى القيود النفسية الموروثة عن الحقبة السابقة.

٢ - الأطر والترتيبات التشريعية والمؤسسية

٩٧ - تبيّن جميع التقارير إحراز بعض التقدم، وتقدم معلومات عن التدابير الرامية إلى تعزيز الأطر التشريعية والمؤسسية التي تتفاوت تفاوتاً كبيراً وفقاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لآحاد البلدان، فضلاً عن

الخبرة المكتسبة في محاربة هذه الظواهر في إطار الاتفاقية. إلا أن النتائج التي تحققت من خلال تنفيذ هذه التدابير متواضعة نسبياً. فلا يوجد حتى حينه بلد طرف واحد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي قدمت تقارير يملك إطاراً تشريعياً متماسكاً وعملياً فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية.

٩٨- وقد أفادت ثلاثة بلدان بأنها لم تعتمد بعد قوانين تخص الأراضي. وأبلغت خمسة بلدان أطراف عن إنشاء أسس قانونية داعمة لمكافحة تردي الأراضي ضمن نظامها المعتمد حديثاً لحماية البيئة. وأبلغت هذه البلدان نفسها عن اتخاذ عدة تدابير في الآونة الأخيرة من أجل تحقيق الانسجام بين تشريعاتها الوطنية السارية والقوانين والتشريعات الإيكولوجية في الاتحاد الأوروبي وفقاً للسياسة الزراعية المشتركة للجماعة الأوروبية. وأبلغ بلد واحد عن استحداث أدوات لإدارة المعلومات واستخدامها لدعم عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

٩٩- ومنذ العملية السابقة لتقديم التقارير، أهدى بلد واحد وضع برنامج عمل وطني واعتمده رسمياً، ولكنه لا ينفذ لعدم وجود الموارد المالية اللازمة. وتوشك خمسة بلدان أطراف من أوروبا الوسطى والشرقية على الانتهاء من وضع برامج العمل الوطنية الخاصة بها أو هي بصدد صياغة نصوص هذه البرامج. وأفاد بلد طرف واحد أن برنامج العمل الوطني الذي اعتمد قبل عملية الإبلاغ الثانية يجب مراجعته وتحسينه بالتعاون مع الشركاء الدوليين المهتمين باستعمال النهج المتجه من القاعدة إلى القمة. وأنشأت ثلاثة بلدان أطراف هيئات تنسيق وطنية أثناء فترة الإبلاغ هذه.

٣- تعبئة الموارد والتنسيق في هذا الصدد على الصعيدين المحلي والدولي، بما في ذلك إبرام اتفاقات الشراكة

١٠٠- ترى جميع التقارير أن التمويل المناسب عنصر أساسي من عناصر أية إجراءات ناجحة لمكافحة تردي الأراضي والجفاف والتصحر، وأن ندرة الموارد المالية هي أحد أكبر العقبات التي تعوق الجهود الوطنية للحد من تردي الأراضي واستصلاح الأراضي المتردية. وأبلغ بعض البلدان بأن موارد الميزانية تخصص بالدرجة الأولى لأهداف اقتصادية واجتماعية أخرى، وأن الموارد التي خصصت ابتداءً لصون التربة وحماية الأراضي يجري تحويلها إلى مآرب أخرى. وفي بعض الحالات، لا تحفز القوانين الضريبية الوطنية على استخدام الأموال من خارج الميزانية.

١٠١- وأوردت التقارير أمثلة على سوء توزيع الموارد بين مختلف القطاعات وعلى عدم كفاية التنسيق بشأن تخفيف آثار الجفاف. وفي بعض الحالات لا تتضمن الميزانية الوطنية بنداً خاصاً بالتنفيذ المباشر للاتفاقية. وفي بعض الأحيان، تعد ممارسة جمع الإيرادات من استعمال الموارد الطبيعية من بين القيود الرئيسية التي تعترض الاستدامة في إدارة الموارد الطبيعية.

١٠٢- ويرى بلد طرف واحد أنه ينبغي زيادة تحسین نظام مراقبة الحكومة والسلطات المحلية وتنظيمها ودعمها، وتحديد الموارد والسبل الكفيلة بالتعويض، وأن يقوم نظام التأمينات وصناديق الإغاثة المركزية والإقليمية وصناديق الضمانات بدور في دعم السكان الذين تكبدوا خسائر فادحة بسبب الجفاف.

١٠٣- وفي تطور جديد مهم، عرض تقرير أحد البلدان الأطراف آلية مالية تتعلق بالاستعمال العقلاني للبيئة وبجمايتها، لا تقوم على دفع مخالفات مالية على الأضرار الإيكولوجية وأداء مدفوعات على استخدام الأراضي فحسب، بل أيضاً على التحفيز الاقتصادي للتدابير الرامية إلى الحد من الآثار السلبية للأنشطة الاقتصادية على

البيئة. وقدم بلد طرف آخر معلومات عن عزمه العمل على تفعيل سلطات محلية لحشد موارد إضافية عبر منظمات غير حكومية وعلى إشراك عاطلين مؤقتاً في تنفيذ برنامج العمل الوطني.

١٠٤- وذكر معظم البلدان الأطراف أن الأهداف الرئيسية لحشد الأموال واستخدامها ينبغي أن تشمل في المستقبل القريب تحديد الموارد المالية الإضافية، ومركزية الموارد المتاحة، وزيادة تحسین مناخ الاستثمار، وتطوير آليات اقتصادية مواتية لمكافحة تردي الأراضي، والعمل على تراكم الأموال المخصصة للأنشطة المتعلقة بإدارة الأراضي واستصلاحها وحمايتها واستخدام هذه الأموال بشكل فعال.

١٠٥- ولاحظ بعض البلدان الأطراف في أوروبا الوسطى والشرقية أنه لم يطلق حتى الآن أي مشروع في منطقتها بمساعدة الآلية العالمية. بل إن البلدان المتأثرة المدرجة في المرفق الخامس لا تحصل حتى على مساعدة استشارية أو لوجستية. وهذه البلدان ترغب في أن تشرع الآلية العالمية في تنفيذ أنشطة في بلدان أطراف متأثر من هذه المنطقة. ولا تتضمن التقارير أيضاً أية معلومات تقريباً عن استعمال البلدان الأطراف المتأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية البرنامج التشغيلي ١٥ لمرفق البيئة العالمية بشأن الإدارة المستدامة للأراضي.

٤- الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى، وحسب الاقتضاء، مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية

١٠٦- جميع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي قدمت تقارير أطراف في اتفاقيات ريو وهي بصدد محاولة ضمان التآزر بين هذه الاتفاقيات ومن ثم، تجنب الازدواجية. وتحاول البلدان التي قدمت تقارير أن تنسق تنفيذ هذه الاتفاقيات عن طريق وزارة واحدة، هي وزارة البيئة في غالب الأحيان. وقد أنشئت في معظم البلدان عمليات تعاونية مع جهات معنية أخرى من وزارات ووكالات ومؤسسات علمية وحكومات محلية ومستغلي الأراضي. على أن هذه العملية تحتاج إلى قدر كبير من التحسين. وأبلغ بلد واحد عن الدور الذي يقوم به فريق الاتصال المشترك التابع لاتفاقيات ريو، الذي يضم موظفي الهيئات الفرعية العلمية التابعة للاتفاقيات، والأمناء التنفيذيين، وأعضاء الأمانات. وهدف هذا الفريق هو تحسين التنسيق فيما بين الاتفاقيات.

١٠٧- ولم تبلغ سوى أربعة بلدان عن الانتهاء من تنفيذ مشروع بشأن التقييم الذاتي للاحتياجات من تعزيز القدرات الوطنية، وهو مشروع ساعدها على تحديد احتياجاتها المحتملة في مجال تنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث ومكّنها من تطوير بعض المشاريع المشتركة في مجالات تردي الأراضي والجفاف والتصحر والتنوع البيولوجي وتغير المناخ.

١٠٨- وأشار تقريران اثنان فقط إلى إعداد استراتيجيات بيئية وطنية. وذكر تقريران اثنان آخران أن برامج العمل الوطنية أدرجت في برامج استراتيجية الحد من الفقر الوطنية؛ واعتُبر برنامج العمل الوطني في إحدى هذه الحالات جزءاً من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. وطرح في حالتين اثنتين إنشاء حدائق وطنية باعتبارها مثلاً على تنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث جميعاً. ولم يقدم أي تقرير معلومات عن أوجه الترابط بالاتفاق العالمي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥- الإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي، بما في ذلك المياه، والتربة، والنبات

١٠٩- أشار بعض البلدان الأطراف في أوروبا الوسطى والشرقية إلى اتخاذ تدابير شتى بشأن الإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي، ولا سيما إعداد مدونات للممارسات الزراعية والبيئية الجيدة، ومد المزارعين بإعانات عن أنشطة الري، وتحسين نظم توزيع المياه والري، وإنشاء برنامج عن صون واستخدام الأراضي التي أعيد تأهيلها بهدف إلى التحفيز على الإنتاج الزراعي القادر على المنافسة، استناداً إلى منتجات نظيفة بيئياً، وإلى حماية التربة من الترددي والمياه من تدهور نوعيتها. وأفاد بلد واحد أن سياسته الوطنية لإدارة المياه تتفق بوجه عام، على مستوى التشريعات والبرامج، مع المبادئ التوجيهية للاتفاقية ومع التشريعات الأوروبية. بيد أن مجال إدارة الموارد المائية يفتقر إلى التنسيق بين جميع المؤسسات المعنية.

٦- تطوير نظم مستدامة للزراعة وتربية الماشية

١١٠- وقدم عدد قليل من البلدان الأطراف في أوروبا الوسطى والشرقية معلومات عن الأنشطة الزراعية مثل تشكيل سجلات مسح الأراضي للزراعة والغابات، وإنشاء صناديق لتحسين نوعية الأراضي، والشروع في برامج وطنية عن استحداث أحزمة غابية، وتمويل أنشطة إعادة تأهيل المراعي. وتحدث بعض البلدان عن صعوبات وقيود تتعلق بكونها لم تعد تستطيع، في اقتصاد السوق، استعمال نظام تناوب المحاصيل القديم، أو تنفيذ طرق حرق محافظة على التربة، وزراعة الشرائح، وإدارة العناصر المغذية في التربة، وغيرها من تدابير المحافظة على التربة التي من شأنها أن تقي من زيادة ترددي الأراضي.

٧- استحداث مصادر طاقة جديدة ومتجددة

١١١- أبلغ بلد واحد فقط من البلدان الأطراف في أوروبا الوسطى والشرقية عن مشروعين رائدين اثنين بشأن الطاقة المتجددة لنظم إنتاج غاز حيوي من النفايات الحيوانية، وبشأن زراعة أنواع الأشجار السريعة النمو.

٨- تدابير استصلاح الأراضي المتردية وإنشاء نظم الإنذار المبكر من أجل التخفيف من آثار الجفاف

١١٢- تتضمن التقارير الحالية معلومات عن إعادة تأهيل الأراضي وإنشاء نظم الإنذار المبكر أكثر بكثير مما تضمنته تقارير عملية الإبلاغ الثانية. وتشير جميع التقارير إلى تدابير كانت نفذت أو خطط لها وفقاً للمقرر ٨/أ-٤. ونظرت بعض التقارير في الخبرات الوطنية المكتسبة في هذا المجال وحددت عدة قيود اقتصادية وقانونية وإدارية ولوجستية تعوق تنفيذ هذه التدابير. وأبلغ بلد طرف واحد عن اتخاذ بعض التدابير لحماية الأراضي والبيئة والتي يجري الاضطلاع بها في منطقة تشيرنوبيل.

١١٣- وتحدث بعض البلدان الأطراف في أوروبا الوسطى والشرقية عن أهمية إعداد خرائط عن التربة ومبادئ توجيهية تقنية لإعادة تأهيل الأراضي المنحرفة. ورأى بلد واحد أن إعداد خرائط عن المناطق الحساسة للجفاف، مع إمكانية اشتغالها على البلدان الأوروبية جميعاً، ينبغي أن يكون أحد أهم مسارات البحث الملحة لعملية اتفاقية

مكافحة التصحر. وذكر هذا البلد الطرف أنه تم إعداد مقترح مشروع مشترك من أجل جمع التبرعات إلا أنه لم يلق أية استجابة تذكر.

١١٤- وتتضمن بعض التقارير معلومات عن تطوير نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالجفاف؛ واعتبرت بعض البلدان هذه الخطوة من الأولويات في الجهود التي تبذلها للتخفيف من آثار الجفاف. فإيجاد نظام تشغيلي للإنذار المبكر يعني إتاحة فرصة لتحويل استراتيجيات التخفيف من الجفاف من إدارة الأزمات إلى إدارة المخاطر.

١١٥- وأشار بعض التقارير إلى القيود الاجتماعية والاقتصادية، والقانونية، والمؤسسية، والمالية، والبشرية، واللوجستية، بل والسياسية التي تقلص إلى حد كبير من فعالية تدابير إعادة تأهيل الأراضي المتردية والتخفيف من آثار الجفاف.

٩- رصد وتقييم الجفاف والتصحر

١١٦- سلّمت جميع التقارير الواردة من البلدان الأطراف المتأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية بأهمية نُظم رصد وتقييم الجفاف والتصحر. وأوضحت أن هذه البلدان بلغت مراحل متفاوتة في إعداد هذه النظم وتنفيذها.

١١٧- وأبلغ بلد واحد عن نظام وطني لرصد استخدام الأراضي يتيح معلومات لسجل مسح الأراضي في الوقت المناسب. وقدمت بلدان أخرى معلومات تناولت، على سبيل المثال، نُظماً لرصد نباتات وتربة - أراضي الغابات، ونظماً لرصد الجفاف تعمل في مجال إدارة المياه، ومؤشرات لتقييم التصحر والجفاف تأخذ في الاعتبار خصوصيات مختلف المناطق.

١٠- فرص وصول البلدان الأطراف المتأثرة، ولا سيما البلدان النامية منها، إلى التكنولوجيا والمعارف والدراية المناسبة

١١٨- واصلت معظم التقارير التركيز على دور المؤسسات البحثية والتعليمية الوطنية. وشدد بعض البلدان على الإسهامات الإيجابية التي قدمتها الأوساط العلمية الوطنية فيها في تطوير تكنولوجيا ودراية جديدة ذات صلة، ولا سيما في وضع خرائط عن التربة المنحرفة، ومنهجية للاستغلال الزراعي للأراضي بشكل مراعي للطبيعة، وتكنولوجيا لإعادة تأهيل الأراضي، ومعايير ومؤشرات في هذا الصدد.

١١٩- على أن بعض التقارير ليست بهذا القدر من التفاؤل. ففي أحد البلدان يخضع نظام البحوث الزراعية والغابية لإعادة التنظيم لكي يلائم التغيرات الهيكلية التي طرأت على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وبذلك تعاني معظم مؤسساته من الافتقار إلى الأموال والموظفين المؤهلين والتجهيزات العصرية. وفي بعض الحالات، يشكل الافتقار إلى التكنولوجيا والمعارف المناسبة أو ندرتها عقبة خطيرة أمام الجهود التي تبذلها البلدان الأطراف في أوروبا الوسطى والشرقية والرامية إلى تنفيذ الاتفاقية. ومع ذلك، أكد بلد واحد على استعداده تزويد بلدان أخرى بمنسجات أنتجت على أساس البحث والتطوير الوطنيين. وأعرب بلد آخر عن نيته تعزيز التكنولوجيا والمعارف والدراية التي بحوزته لمكافحة ظواهر الجفاف وتردي الأراضي والتصحر عن طريق آليات الاتفاقية.

دال - العبر المستخلصة من التقارير المقدمة من البلدان الأطراف في أوروبا الوسطى والشرقية

١- العبر المستخلصة من عملية إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية

١٢٠- الدروس المستفادة من العملية الثالثة لتقديم التقارير مشابهة لتلك الدروس التي أعلن عنها أثناء العملية الثانية، أي ضرورة إدماج برامج العمل الوطنية من البداية في الاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل وفي خطط التنمية البيئية والتنمية المستدامة، وضمان إقامة الترابط بين برامج العمل الوطنية والبرامج القطاعية ذات الصلة. ويتضح من التقارير أنه توجد في الوقت الحاضر مناهج جديدة لإعداد برنامج العمل الوطني، أي التحول من النهج المتجه من "القمة إلى القاعدة" إلى النهج المتجه من "القاعدة إلى القمة".

١٢١- ولا يزال من الصعب استخلاص دروس بخصوص عملية التنفيذ لأنه لم تعتمد سوى أربعة بلدان من أوروبا الوسطى والشرقية في الوقت الحاضر برامج عمل وطنية خاصة بها. ولكن الأمر الجلي هو أن قلة الموارد المالية لا تزال تشكل عقبة كبرى تحول دون تنفيذ برامج العمل الوطنية القائمة تنفيذاً ناجحاً.

٢- العبر المستخلصة من نظام تقديم التقارير

١٢٢- يعد المخطط التحليلي المقترح في دليل المساعدة أداة هامة لإعداد التقارير الوطنية في شكل موحد. ومن شأن استعمال البلدان الأطراف هذا الدليل استعمالاً دقيقاً أن يسهل من عملية تقييم مدى تنفيذ الاتفاقية. وقد اتسع معظم البلدان الأطراف الهيكل العام الوارد في الدليل، ولكنها لم تأخذ بالمؤشرات وبارامترات التقييم والملاحظات والأسئلة التي تضمنها. وفضلاً عن ذلك، فإن المعلومات التي وردت تحت عناوين وعناوين فرعية لا تعكس دائماً الوقائع والأرقام المتعلقة بالفترة المشمولة بالاستعراض. وجاءت التقارير وصفية أكثر منها تحليلية، كما أن العديد منها لا يقدم إجابة واضحة عن مدى فعالية الجهود التي بذلت على المستويين الوطني والدولي وأثرها على تنفيذ الاتفاقية.

١٢٣- وقد سمح تقديم معظم الأطراف دراسات قطرية موجزة بإتاحة بعض المعلومات عن المؤشرات الفيزيائية - الحيوية والاجتماعية - الاقتصادية لبلدان المنطقة. غير أن هذه المعلومات لا يمكن استعمالها لتبيان الصلات القائمة بين تدهور الموارد الطبيعية، والحالة الاجتماعية - الاقتصادية، أو الظروف المعيشية، أو التنمية البشرية لبلد أو منطقة متأثرة.

هاء - الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالبلدان الأطراف في أوروبا الوسطى والشرقية

١٢٤- يبين تحليل التقارير أن المدى الذي بلغه تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر يتفاوت تفاوتاً كبيراً من بلد إلى آخر من البلدان الأطراف المتأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية. ويتوقف نجاح تنفيذ الاتفاقية على توفر الإرادة السياسية لإقناع أصحاب المصلحة بأهمية عملية الاتفاقية وعلى قدرة الحكومات على تحفيز أصحاب المصلحة هؤلاء على مكافحة تردي الأراضي والجفاف والتصحر.

١٢٥- وينبغي إدماج برامج العمل الوطنية في استراتيجيات التنمية المستدامة والاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان في أقرب وقت ممكن. وثمة اعتقاد راسخ بضرورة انتهاج البلدان النهج المتجه من "القاعدة إلى القمة" لدى إعداد أو تحين برامج العمل الوطنية الخاصة بها.

١٢٦- وينبغي للبلدان الأطراف من أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية أن تأخذ في الحسبان أن تدابير حماية البيئة لن تتكامل بالنجاح، في اقتصاد السوق، إلا أن يشارك فيها القطاع الخاص.

١٢٧- وينبغي أن يتحول العمل على تخفيف آثار الجفاف على البيئة والزراعة من إدارة الأزمات (نهج رد الفعل) إلى إدارة المخاطر (نهج وقائي). وزيادة الموارد المالية الخارجية زيادة كبيرة هي وحدها التي تمكن من تعبئة التكنولوجيا المناسبة والموظفين لإيجاد نُظُم لتقييم تردّي الأراضي والجفاف والتصحر والتخفيف من آثارها.

١٢٨- ويعد الدعم الدولي، بالنسبة للبلدان الأطراف المتأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية، مصدراً رئيسياً للأموال والتكنولوجيا الضروريتين للمسائل ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقية. وفي هذا السياق، تتوقع البلدان الأطراف أن يزيد مرفق البيئة العالمية من الدعم الذي يقدمه للأطراف المتأثرة في المنطقة، وأن تشرع الآلية العالمية في تنفيذ أنشطتها في أوروبا الوسطى والشرقية.

١٢٩- وينبغي تطوير التقارير الوطنية بحيث تصبح تحليلية وقابلة للاستعمال العملي من جانب الأطراف ذاتها وشركائها. وينبغي أيضاً تطوير الدراسات القطرية الموجزة بهدف ضمان وجود صلات بين تدهور الموارد الطبيعية والحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الأطراف المتأثرة.

ثالثاً - معلومات عن التقارير التي قدمتها بلدان أطراف أخرى متأثرة

١٣٠- قدّمت ثلاثة من البلدان المتقدمة الأطراف المتأثرة غير المشمولة بأي من مرفقات الاتفاقية تقاريرها عن الأنشطة التي اضطلعت بها لتنفيذ الاتفاقية، وكان أحد هذه البلدان يقدم تقريره لأول مرة. وقد اتبعت تقاريرها بصورة رئيسية الشكل الخاص بالبلدان المتقدمة الأطراف المتأثرة التي لم تُعد برامج عمل، كما هو مبين في المقرر ١١/م أ-١، الفقرة ١٠(د). وتبيّن هذه التقارير خصائص التصحر في كل بلد، وتقدم إشارات عن الأطر التشريعية، والسياق السياسي، واستراتيجيات إدارة الأراضي في إطار إدارة التنمية المستدامة، كما تصف ما يرتبط بذلك من أنشطة وبرامج تقدم بيانات شتى. وبالإضافة إلى المسائل المواضيعية السبع الرئيسية المبينة في المقرر ١/م أ-٥، استعرضت ثلاثة مجالات هي الإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي، ولا سيما المياه والتربة والنبات، في المناطق المتضررة، واستحداث نظم مستدامة للزراعة وتربية المواشي، واستحداث مصادر طاقة جديدة ومتجددة، وعرضت بالأرقام والخرائط. وأورد تقرير واحد تفاصيل عن الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية والاستراتيجيات الوطنية الأخرى، وعن الدعم الذي يقدمه البلد للتكنولوجيات الجديدة التي يُعملها في الأراضي القاحلة والتجارب التي اكتسبها في هذا المجال.